التناوب الدلالي
بين المصدر والمشتقات

د٠ هو زينغ بينغ (*)

المقدمة :

هذا البحث هو محاولة لرصد التناوب الدلالي الحاصل بين المصدر من ناحية وبين المشتقات من ناحية أخرى، وقد اكتفى البحث من المشتقات باسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، وذلك لوجود الشواهد الدالة على الظاهرة بأنواعها المختلفة.

وقد اعتمد البحث في رصده لظاهرة التناوب الدلالي بين المصدر والمشتقات على رصد الشواهد الدالة على ذلك، وبيان رأي النحاة فيها، وإنما جعلنا المصدر في جانب منفردًا مقابلاً للمشتقات لأنه أصل المشتقات، وخصصنا المشتقات بالجانب الآخر من الظاهرة، لكثرة وقوعها في الكلام ولتشابهها في بعض أوزانها مع المصادر، ولأن العدول عن المشتقات إلى المصادر أو العكس كثير في كلام العرب.

وهذا التناوب فيه دليل على ثراء اللغة العربية وشجاعتها كما قال ابن جني(١)؛ حيث إن التنقل بين الصيغ الصرفية المختلفة فيه دفع للسأم عن نفس المتلقي، وتشويق له، ودفع للمتلقي إلى تتبع المعنى.

والعرب توقع صيغة مكان أخرى لتأدية المعنى الذي تؤديه الصيغة المتروكة مثل: استعمال المصدر مكان اسم الفاعل والعكس، واستخدام المصدر مكان اسم

(*) حاصل على الدكتوراه من قسم النحو والصرف والعروض – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة .

(١) انظر الخصائص لابن جني، ٣٦٠/٢، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

المفعول والعكس، وتترك للسياق اللغوي الإشارة إلى المعنى المراد. وشواهد اللغة العربية خير شاهد على هذا التداخل بين الصيغ المختلفة للمصدر وصيغ المشتقات، وهو ما لم يخف على علمائنا الكرام – كما سنرى– فسارعوا لرصد هذا الأمر وبيان دلالات هذا التداخل، وهذا ما يحاول هذا البحث رصده معتمدًا على رصد عدد كبير من الشواهد المؤكدة لهذا التناوب الدلالي.

* *

أولاً : التناوب الدلالي بين المصدر واسم الفاعل

أ – إقامة اسم الفاعل مقام المصدر:

ذكر السيوطي في المزهر نقلاً عن ابن فارس، «من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة؛ كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: **(فَضَرْبَ الرِّقَابِ)**[١]، والفاعل مقام المصدر نحو: **(لَيْسَ لِوَاقِعَتِها كَاذِبَةٌ)** [٢] أي تكذيب»[٣].

وقد أقيم اسم الفاعل مقام المصدر كثيرًا في لغة العرب، قال ابن يعيش: «اعلم أنّ المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول، كما قد يجيء المصدر ويراد به الفاعل والمفعول»[٤]، وضرب لذلك أمثلة من ذلك قولهم: «الفاضلة بمعنى الفضل والإفضال، والعافية بمعنى المعافاة.... والعاقبة من قولهم: «عَقَبَ فلان أبيه»... والدالة الدّل»[٥]، ونقل السيوطي عن ابن الشجري قوله «من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان»[٦]، وقال المبرد «فإذا قلت: عجبت من ضارب عمرًا فقد جئتَ بالفاعل، وإنما بقي المفعول، والفاعل يحمل على المصدر كما حُمِل المصدر عليه تقول: قم قائمًا، فالمعنى قم قيامًا.

---

(١) سورة محمد، الآية: ٤.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٢.

(٣) المزهر للسيوطي ٣٣٧/١، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث العربي، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/١ تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

(٥) السابق: ٦٢/١.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٩٦/١ تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

فمن ذلك قوله:

علــى حَلْفَــةٍ لا أشــتُمُ الــدهرَ مُــسلمًا

ولا خارجًــا مِــن فِــيَّ زُورُ كــلام[1]

إنما أراد: لا أشتم، ولا يخرج من فِيَّ زور كلام، فأراد ولا خروجًا فوضع خارجًا في موضعه، وهذا قول عامة النحويين»[2].

والمبرد في قوله السابق يؤيد ما ذهب إليه سيبويه في معرض حديثه عن الشاهد السابق في قوله: «ولا يخرج فيما أستقبلُ كأنه قال: ولا يخرج خروجًا»[3].

وقد نطقت لغة العرب شعرها ونثرها بمجيء اسم الفاعل قائمًا مقام المصدر، وقد نطق القرآن الكريم وهو أفصح نص عربي على الإطلاق بمجيء اسم الفاعل في موضع المصدر في مواضع متعددة منها:

قوله تعالى: **(وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ)** [4]، حيث جاءت خائنة يقصد بها خيانة ، يقول أبو حيان: «ويحتمل أن يكون الخائنة مصدرًا كالعافية»[5].

ومنه قوله تعالى: «لا تَسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةً»[6]، يقول أبو حيان: «كلمة لاغية أو جماعة لاغية أو لغو، فيكون مصدرًا كالعقبة»[7].

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١ تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م والبيت للفرزدق.

(٢) المقتضب للمبرد ٣٦٩/٣، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٣) الكتاب ٣٤٦/١.

(٤) سورة المائدة، الآية:١٣.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٤٦٢/٣-٤٣٨/٧، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(٦) سورة الغاشية، الآية: ١٠.

(٧) انظر البحر المحيط ٤٥٨/٨.

ومنه قوله تعالى: **(لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللهِ كَاشِفَةٌ)** [١] علق أبو حيان على الآية السابقة بقوله: «وقال الرماني وجماعة: ويحتمل أن يكون مصدرًا كالعاقبة و(خائنة الأعين) أي ليس لها كشف من دون الله»[٢].

ومنه قوله تعالى: **(فَهَلْ تَرَى لَهُم مِن بَاقِيَةٍ)** [٣] ذكر أبو حيان في تعليقه على الآية السابقة: «من فئة باقية، وقيل: **(من باقية)** من بقاء مصدر جاء على فاعلة كالعاقبة»[٤]. ومما ورد عن العرب شعرًا قول سحيم.

عميـــرة ودّع إن تجهـــزتَ غازيًـــا

كفـــى الـــشيبُ والإســـلامُ للمـــرءِ ناهيًـــا[٥]

يقول ابن جني: «فالقول أن يكون (ناهيًا) اسم الفاعل من نهيت؛ كساعٍ من سعيت، وسارٍ من سريتُ، وقد يجوز أن يكون (ناهيا) هنا مصدرًا كالفالج والباطل والعاثر والباغز ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعل، حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا وردعًا»[٦].

ب – إقامة المصدر مقام اسم الفاعل:

نطقت نصوص اللغة العربية بوقوع المصدر مرادًا به اسم الفاعل ومعبرًا به عن معناه.

عبّر عن ذلك سيبويه في قوله: «ويقع على الفاعل، وذلك قولك: يوم غمٌّ ورجل نوم؛ إنما تريد، النائم والغائم»[٧] ونقل الثعالبي عن العرب «تقول العرب رجل عدل أي عادل، ورضًا أي مَرْضِي، وبنو فلان لنا سَلْم أي مسالمون وحرب أي محاربون»[٨].

---

(١) سورة النجم، الآية: ٥٨.
(٢) البحر المحيط ١٦٧/٨.
(٣) سورة الحاقة، الآية: ٨.
(٤) البحر المحيط ٣١٦/٨.
(٥) انظر الخصائص لابن جني، ٢٨٨/٢.
(٦) السابق: ٤٨٩/٢.
(٧) الكتاب: ٤٣/٤.
(٨) فقه اللغة للثعالبي، ص٢٣٧، تحقيق وتقديم الدكتور يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

وورد وقوع المصدر مرادًا به التعبير عن معنى اسم الفاعل في عدد من آيات القرآن الكريم منها:

قوله تعالى: **(قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)** [١] ذكر الزمخشري معلقًا على الآية السابقة («غورًا» غائر في الأرض... وهو وصف بالمصدر كعدل ورضا)[٢].

وقوله تعالى: **(وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ البَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ)**[٣] ذكر الزمخشري أن ملح هي تخفيف مالح[٤].

ونص أبو حيان على أن ملح مصدر موصوف به ونقل «وقيل أراد مالح فقصره بحذف الألف، فالمالح جائز في صفه الماء»[٥].

وقوله تعالى: **(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالقَمَرَ نُورًا)** [٦] ذكر أبو حيان أن من المعاني التي يجوز مجيء معنى ضياءً ونورا عليها: «مضيئة... منورًا»[٧].

ومما جاء على ألسنة الشعراء ما ذكره ابن يعيش من قول الشاعر :

فأنتِ الطلاقُ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثًا وَمنْ يخرُقْ أعفُّ وأظلمُ[٨]

حيث حرر مسألة وقوع الطلاق حين يكون بلفظه «طلاق» هل يكون الطلاق بها صريحًا أم مردُه إلى النية؟ حيث يقول: «ومن ذلك مسائل الطلاق إذا قال: أنتِ طالق»؛ طلقت منه، وإن لم ينوِ، ولو أتى بلفظ المصدر، فقال: «أنت

(١) سورة الملك، الآية: ٣٠.
(٢) الكشاف لجار الله الزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
(٣) سورة الفرقان، الآية: ٥٣.
(٤) انظر الكشاف: ٣٦٣/٤.
(٥) البحر المحيط: ٤٦٤/٦.
(٦) يونس، الآية: ٥.
(٧) البحر المحيط ١٢٩/٥.
(٨) البيت من الطويل، انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٥٨/١.

طلاق» لم يقع الطلاق إلا بنيته لأنه ليس بصريح، إنما هو كناية عن إرادة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل، على حد «ماء غور» أي غائر، ومنهم من يجعله صريحًا يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل، لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله في الطلاق حتى صار ظاهرًا فيه»[١].

واستدل على صحة ما ذهب إليه من رأي بالشاهد السابق حيث أوقع طلاق موقع طالق[٢].

مما سبق يبين أن استخدم إيقاع المصدر مرادًا به معنى اسم الفاعل هو أمر كثير شائع في لسان العرب، ومما يؤكد المعنى السابق كثرة وقوع المصدر حالاً، وأوَّلوه بمشتق اسم فاعل، نص على ذلك سيبويه حاكيًا عن العرب قولهم: «قتلته صبرًا، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكِفاحًا ومُكافحة، ولقيته عيانًا، وكلمته مُشافهة، وأتيته ركضًا وعدْوًا ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سَمْعًا وسَماعًا»[٣] وفرق بعد ذلك بين كل مصدر وبين المصادر المراد بها موضع الفاعل، حيث لم يبح مجيء المصادر واقعة موقع الحال إلا ما كان مرادًا منه وضع فاعل حيث يقول: «وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً»[٤] وقال السيرافي: «وليس ذلك قياسًا مطردًا لأنه شيء وضع في موضع غيره»[٥] والقول بعدم اطراد القياس على الأمثلة السابقة هو مذهب شائع عن النحاة العرب[٦]. وإن كانت الكثرة التي ورد فيها مجيء المصدر النكرة حالاً مرادًا بها موضع اسم الفاعل تبيح القياس عليها؛ لأن النحاة ذكروا كثيرًا وقوع ذلك سماعًا عن العرب في نصوصهم النثرية والشعرية والكثرة مبررة للقول بجواز القياس على ذلك.

---

(١) السابق ١/٥٧-٥٨.
(٢) السابق ١/٥٨.
(٣) الكتاب ١/٣٧٠.
(٤) السابق، ١/٣٧٠.
(٥) السابق ١/٣٧٠.
(٦) شرح الشافية ١ /١٦٢

ومن أمثلة مجيء المصدر في موقع اسم الفاعل المثال الذي ذكره الرضيَّ من قول الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول: «ويجئ المَفْعَلة لسبب الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام: «الولد مَبْخَلة مَجْبَنة مَحْزَنة»[1] فمجبنة ومبخلة محزنة، هى مصادر مقصود بها اسم الفاعل، مُجبِن، مُبخِل، مُحْزِن وهو أمر فيه إفادة الكثرة.

وعلل ابن جني العدول عن اسم الفاعل إلى المصدر بأمرين في قوله: «إنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين أحدهما صناعي والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائمًا والناس قعود أي: تقوم قيامًا والناس قعود ونحو ذلك. وأما المعنوي فلأنه إذا وُصِف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوف من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه»[2].

ثانيًا: التناوب الدلالي بين المصدر واسم المفعول

أ – إقامة اسم المفعول مقام المصدر:

جاء المصدر على وزن اسم المفعول في قول أغلب النحاة، فقد ذكر ابن يعيش جواز مجيء المصدر على وزن اسم المفعول في قوله: «وأما ما جاء بلفظ المفعول قولهم: الميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنها مصادر جاءت على مفعول»[3] وذهب معللاً للألفاظ الواردة مصدرًا على صيغة اسم المفعول؛ فالميسور بمعنى اليسر، والمعسور

(١) شرح الشافية ١٦٢/١، وانظر صحيح الجامع وزيادته.
(٢) الخصائص ٣٥٩/٣.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ٦٢/٤-٦٣، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

بمعنى العسر، والمجلود بمعنى الجلادة، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع، والمعقول بمعنى العقل[١].

وقد ذكر السيوطي في المزهر تحت عنوان ذكر المصادر التي جاءت على مثال مفعول: «حلفت محلوفًا»[٢]، وعاد وأكّد على ذلك في الهمع حيث ذكر أن المصدر قد يصاغ على وزن اسم المفعول، وذكر أن: «لفظ المفعول في المستعمل مصدرًا»[٣] ، وحكم الرضي على مجيء اسم المفعول مرادًا به معنى المصدر بأنه قليل[٤].

وخالف سيبويه في ذلك حيث لم يرَ جواز مجيء المصدر على وزن اسم المفعول؛ يقول في ذلك: «وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معسوره فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يُوْسَرُ فيه أو يعسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المعقول كأنه قال: عُقِل له شيء أي حبس له لُبُّه وشدد»[٥].

والذي ذهب إليه سيبويه فيما سبق جاء الواقع اللغوي على خلافه، فقد سُمِع عن العرب في شعرهم ونثرهم مجيء المصدر على صيغة اسم المفعول، وهو قول أغلب علماء النحو، كما سبق وأشار إلى ذلك ابن يعيش .

فيما يلي عرض لبعض الشواهد الواردة في لغة العرب جاء فيها المصدر على صيغة اسم المفعول.

---

(١) السابق: ٦٣/٤.

(٢) المزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بالمشاركة مع آخرين ٢٤٦/٢، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة.

(٣) همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ٥٤/١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، تحقيق محمد نور الحسن بالمشاركة مع آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٦٢م.

(٥) الكتاب: ٩٧/٤.

ومن نماذج ذلك :

قوله تعالى : **(إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ)** [١] أي الاستقرار[٢]، وذكر أبو حيان «المستقر أي الاستقرار»[٣].

وقوله تعالى: **(بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ)** [٤]، أي الفتنة يقول أبو حيان: «والمفتون بمعنى الفتنة أي: بأيكم هي الفتنة»[٥] ومنه قوله تعالى: **(ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ)** [٦].

ذكر أبو حيان في توجيه «مكذوب» جواز توجيهها على المصدر يقول: «أو على أنّ المكذوب هنا مصدر عند من يثبت أنّ المصدر يجيء على وزن مفعول»[٧]

ومن ذلك قوله تعالى: **(بِسْمِ اللهِ مَجْرِاهَا ومُرْسَاهَا)** [٨]، يقول أبو حيان: «...مجراها ومرساها مصدران في الأصل»[٩].

ومنه أيضًا: **(وَقَالَ الرَّسُولُ يَاربِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا القُرْءانَ مَهْجُورًا)**[١٠] ذكر الزمخشري أنه «يجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر كالمعقول والمجلود والمعنى اتخذوه هجرًا»[١١]، ووجَّه الزجاج كلمة «مهجورا» بأنه بمعنى ومنزلة الهجر، يقول: «وجعلوه بمنزلة الهجر، والهجر ما لا ينتفع به»[١٢].

---

(١) القيامة، الآية: ١٢.
(٢) الهمع: ٥٥/٦.
(٣) البحر المحيط ٣٧٧/٨.
(٤) القلم، الآية: ٦.
(٥) البحر المحيط ٣٠٣/٨.
(٦) هود، الآية: ٦٥.
(٧) البحر المحيط: ٢٤٠/٥.
(٨) هود، الآية: ٤٢.
(٩) البحر المحيط: ٢٢٥/٥.
(١٠) الفرقان، الآية: ٣٠.
(١١) الكشاف: ٢٧٧/٣.
(١٢) معاني القرآن وإعرابه: ٦٦/٤، لأبي إسحق الزجاج، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

مما ورد في السنة الشريفة مصدرًا مع إرادة معنى اسم المفعول قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن اتقى المُشبَّهات استبرأ لدينه وعِرضه، ومن وقع في الشُّبُهات كراعٍ يرعى حول الحِمَى يُوشِك أن يواقعه»[١].

قال ابن حجر: «والحمى المحميّ؛ أطلق المصدر على اسم المفعول»[٢].

ومنه قول الشاعر:

مِـنَ اللـواتي إذا لانـت عريكتهـا يبقـى لهـا بعـدها آل ومجلـود[٣]

مجلود: اسم مفعول جاء في موضع المصدر يريد الجلد[٤] .

ومنه ما رواه صاحب الصاحبي:

فإن أخا المجلود مَن صبرا[٥]

والشاهد في الأمثلة السابقة أن المصدر من الفعل الثلاثي يجوز أن يأتي على وزن اسم المفعول مع إرادة معنى المصدر، نظرًا لمجيء ذلك عن العرب شعرًا ونثرًا خلافًا لما ذهب إليه سيبويه من قوله بمنع ذلك.

ب – إقامة المصدر مقام اسم المفعول:

ورد في كلام العرب شعرًا ونثرًا ما يدلُّ على أنّ العرب استخدموا كثيرًا المصدر في مواضع وهم يريدون اسم المفعول.

---

(١) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٢، دار الفيحاء، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ=١٩٩٩م.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ١٨٩/١، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار مصر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

(٣) البيت للشماخ بن ضرار انظر الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ٢٣٧ حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(٤) الصاحبي، ٢٣٧.

(٥) الصاحبي، ٢٣٧.

يقول سيبويه: «وقد يجيء المصدر على المفعول؛ وذلك قولك: لبن حلب إنما يريدون محلوب، وكقولك: الخلق، إنما يريد المخلوق، ويقولون للدرهم ضَرَبُ الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير»[١] .

ويقول الزمخشري: «الكتاب مصدر كتب يكتب كتبًا وكتابًا وكتابة، ثم يوصف المفعول بالمصدر فيقال للمكتوب كتابة وكتاب كما يقال للمخلوق خلق، وللدرهم المضروب ضَرْب، تقول: **(هَـذَا خَلْـقُ اللهِ)** [٢]، وهذا الدرهم ضرب الأمير»[٣] وذكر السيوطي صحة مجيء هذه الحالة واستدل عليها حيث يقول: «ومن إعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرَى خبرًا عنه قوله تعالى: **(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)** [٤] أي مكذوب به»[٥].

وقد جاءت شواهد تدل على ذلك في القرآن الكريم منها قوله تعالى: **(فَلَمَّا تَجَلَّىَ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا)** [٦] يقول الزمخشري: «جعله دكا» أي مدكوكًا مصدر بمعنى مفعول كضرب الأمير»[٧] وذكر أبوحيان «الدك مصدر «ككت الشيء» فتَّتَه وسحقْتَه مصدر في معنى المفعول»[٨].

ومن ذلك قوله تعالى: **(كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِزْقًا)** [٩] يقول أبو حيان «ورزقًا هنا هو المرزوق»[١٠].

---

(١) الكتاب ٤٣/٤.
(٢) البقرة ١٨٣.
(٣) الفصيح للزمخشري ١: ٦، تحقيق د. إبراهيم بن جمهور الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة ١٢١٧هـ.
(٤) يوسف، الآية: ١٨.
(٥) الأشباه والنظائر: ١٩٧/١.
(٦) الأعراف: ١٤٣.
(٧) الكشاف: ٥٠٥/٣.
(٨) البحث المحيط، ٣٨٣/٤.
(٩) البقرة، الآية: ٢٥.
(١٠) البحر المحيط: ٢٥٧/١.

ومنها قوله تعالى: **(هَذَا خَلْقُ اللهِ)** [١] ذكر الزمخشري أن في «هذا إشارة إلى ما ذكر من مخلوقاته، والخلق بمعنى المخلوق»[٢].

ومنه قوله تعالى: **(وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيءٍ مِنْ عِلْمِهِ)** [٣] وعلمه هنا المراد بها معلوماته؛ جاء في الكشاف «مِن علمه أي: من معلوماته»[٤] وفي الدر المصون: «والعلم هنا بمعنى المعلوم»[٥].

ومنه قوله تعالى: **(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ)** [٦] صيد هنا بمعنى مَصيد؛ قال الزمخشري: «صيد البحر أي مصيدات البحر مما يؤكل وما لا يؤكل»[٧] وفي الدر المصون «ويجوز أن يكون الصيد بمعنى المصيد»[٨].

ومنه، قوله تعالى: **(ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا)** [٩] قال الرضي: «وقوله تعالى: «ذرعها» مصدر بمعنى المفعول أي مذروعها أي: طولها سبعون ذراعًا»[١٠].

ومنه قوله تعالى: **(هَذَا خَلْقُ اللهِ)** [١١] ذكر أبو حيان: «والخلق بمعنى المخلوق»[١٢].

ومنه قوله تعالى: **(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)**[١٣] أي مكذوب به[١٤] وقد وردت بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي استُخدم فيها المصدر مع إرادة معنى اسم المفعول، منها.

---

(١) لقمان: ١١.
(٢) الكشاف: ٩/٥.
(٣) البقرة، الآية: ٢٥٥.
(٤) الكشاف، ٤٨١/١.
(٥) الدر المصون: ٥٤٣/٢.
(٦) المائدة، الآية: ٩٦.
(٧) الكشاف، ٢٩٧/٣.
(٨) الدر المصون: ٤٢٨/٤.
(٩) الحاقة، الآية: ٣٢.
(١٠) شرح الرضي على الكافية للرضي ٢٤٩/٤، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
(١١) لقمان، الآية ١١.
(١٢) البحر المحيط، ٩/٥.
(١٣) يوسف، الآية: ١٨.
(١٤) المزهر: ١٩٧/١.

من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب وزنًا بوزن، والفضة بالفضة وزنًا بوزن»[١]، حيث ذكر النحاة وجوهًا مختلفة لتوجيه وقوع المصدر موقع الحال منها توجيه المصدر بمشتق هو اسم المفعول أي «الذهب يباع موزونًا بموزون»[٢].

ومنه ما روته السيدة عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «اشترى من يهودي طعامًا فأعطاه درعه رهنًا»[٣]. من الأوجه التي ذكرها العكبري لتوجيه «رهنا» أنه يجوز أن يكون نعتًا لدرع؛ أي أعطاه درعًا مرهونة فأوّل المصدر بمشتق اسم مفعول[٤].

ومنه ما جاء في الحديث الشريف أيضًا: «الراجع في هبته كالعائد في قيئه»[٥].

فالهبة هنا المقصود بها الموهوب اسم المفعول، وقد عبَّر بالمصدر هنا بدلاً من اسم المفعول.

ومنه ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يُقتل رجل من قريش بعد العام صبرًا أبدًا»، وأوّل العكبري المصدر صبرًا في هذا الموضع بأنه جاء في

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحة ١٢٠٩/٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ١٤٤، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ=١٩٩٩م.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٢٢٦/٣.

(٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٠٢/٦.

وانظر مجيء المصدر في موضع الحال في الحديث الشريف، ص٧١ بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد ٥، آيار ٢٠٠٩.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٤١٢/٣ مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال، دار صادر، بيروت.

موضع اسم المفعول فهو مصدر مؤول بالمشتق فصبرًا «وقع في موضع الحال»[١] وذكروا منه الذَّبْح يقصدون المذبوح؛ يقول الرضي: «ويجيء الفِعْل للمفعول كالذِبْح والسِفر»[٢] ومنه قوله تعالى: **(وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ)** [٣] قال الزمخشري الذبح «اسم ما يذبح»[٤] وجاء عند الثعلبي: «الذبح المهيأ للذبح»[٥]، والسفر الكتب الكبار[٦] وسُمِي به الكتب لأنه مسفور أي مكتوب[٧].

* *

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ١٨٢ تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

(٢) شرح الشافية للرضي ١٦٢/١.

(٣) الصفات: ١٠٧.

(٤) الكشاف: ٢٣٧/٥.

(٥) الكشف والبيان: ١٥٧/٨.

(٦) لسان العرب مادة سفر

(٧) شرح الشافية ١٦٢/١.

ثالثًا : التناوب الدلالي بين المصدر وصيغ المبالغة

صيغ المبالغة هي صيغ تأتي للدلالة على كثرة حدوث الفعل؛ وهي صيغ من حيث العدد غير محددة بعدد يمكن معه القول أن عدد صيغ المبالغة كذا، والنحاة وإن اختلفوا في عددها فهم كالمتفقين على أوزان خمسة مشهورة هي فعّال ومِفعال وفعيل وفعُول وفَعِل[١]، وسوف يقتصر هذا الجزء من البحث على ثلاثة من هذه الأوزان الخمسة لشهرتها وليست كلها حدث فيها تناوب دلالي فقد رصد البحث وقوع التناوب الدلالي بين المصدر وصيغ المبالغة في ثلاثة من هذه الصيغ هي: «فعيل- فعول ومفعال» وعلى هذه الثلاثة مدار الكلام فيما يلي:

١ - فعيل:

سبقت الإشارة إلى أنّ فعيل هي إحدى صيغ المبالغة المشهورة؛ وهي كذلك وزن من أوزان المصدر المأخوذ من الفعل الثلاثي، وعدّها الرضي أنها تأتي في الأصوات بكثرة حيث يقول: «والغالب في الأصوات، الفُعَال... ويأتي فيها كثيرًا فعيل أيضًا كالضجيج»[٢]. وقد جاءت نصوص قرآنية حدث فيها تناوب بين صيغتي المبالغة والمصدر الواقعتين على وزن فعيل في رأي بعض النحاة منها قوله تعالى: **(فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ ولاَ هُمْ يُنْقَذُونَ)** [٣].

فمن الذين ذهبوا إلى أن «صريخ» بمعنى المصدر الزمخشري في قوله معلقًا على الآية الكريمة السابقة: «فلا صريخ، لا مغيث أو لا إغاثة»[٤] وهو الرأي الذي اعترض عليه السمين الحلبي ناقلاً عن أبي حيان: «قال الزمخشري: فلا إغاثة جعله مصدرًا من أصرخ قال الشيخ: ويحتاج إلى نقل أن صريخًا يكون بمعنى إصراخ»[٥].

---

(١) انظر الكتاب ١/١١٠ وشرح ابن عقيل.
(٢) شرح الشافية لابن الحاجب ١/١٥٥.
(٣) يس، الآية: ٤٣.
(٤) الكشاف: ٥/١٨٠.
(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٩/٢٧٢ تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق،

ومنه قوله تعالى: **(فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا)** [١] ذكر ابن عطية أنّ «النجي لفظ يوصف به من له نجوى، واحدًا أو جماعة أو مؤنثًا، فهو عدل وعدول»[٢].

وذكر الزمخشري أن «التناجي على معنيين: يكون بمعنى المناجي... وبمعنى المصدر الذي هو التناجي»[٣]، وهو أحد المعاني التي ذكرها أبو حيان حين عرض للآية الكريمة قائلاً: «والنجي بمعنى مفاعل كالخليط والمعاشر، ومعنى المصدر الذي هو التناجي»[٤] وقطع الألواسي بكون «نجوى» في موضعها في الآية الكريمة مصدرًا لأنه مصدر بحسب الأصل كالتناجي، أطلق على المتناجين مبالغةٌ لتأويله بالمشتق والمصدر ولو يحسب الأصل يشمل القليل والكثير أو لكونه على زنة المصدر لأنَّ فعيلاً من أبنية المصادر»[٥].

والذي أراه هو جواز مجيء المصدر في محل صيغة المبالغة مع الحكم على ذلك بالقلة. نظرًا لقلة الشواهد التي جاءت في الحالة، وكذلك لاختلاف النحاة في توجيه هذه الشواهد.

٢ – فعول:

فعول إحدى صيغ المبالغة المشهورة، وقد جاءت في بعض الشواهد التي وجهها النحاة على أنها تؤدي معنى المصدر، ولكن جاء ذلك في ألفاظ محددة ذكر بعضها ابن عصفور في قوله: «ومن المصادر ما جاء نادرًا يُحفظ ولا يقاس

---

(١) يوسف، الآية: ٨٠.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي، ٢٦٩/٣، تحقيق علي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. وانظر البحر المحيط ٣٢٤/٧.

(٣) الكشاف: ٣١٢/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٣٠/٥.

(٥) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تحقيق محمد حسين، دار الفكر، بيروت، لبنان.

عليه في الكلام؛ فمن ذلك فعول، ولم يجيء منه إلا القَبُول والطهُور والوَلُوع والوَقُود والقَبُول»[١] وزاد الكسائي الوَزُوع[٢]، ومنها ما رواه ابن جني «لَغُوب»، من قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وطلحة **(وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ)** بفتح اللام[٣]، فتلك سبع كلمات لم يرد عن العرب وقوع المصدر على فعول إلا فيهم

وحكم السيوطي على وقوع صيغة فَعُول مصدرًا بالشذوذ في قوله: «القَبُول والوَلُوع مفتوحان، وحكم عليهما بالشذوذ، وما سواهما من المصادر مبني على الضم»[٤]، وقد أجاز صاحب اللسان في الكلمات السابقة ضبطها بالفتح في هذه المواضع فقط[٥]، وأجاز صاحب القاموس الوجهين[٦].

وجاءت بعض هذه الكلمات على صيغة فَعُول في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: **(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ)** [٧].

ومنه أيضًا قوله تعالى: **(فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)** [٨].

وقوله تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَلُهُمْ ولاَ أَوْلاَدُهُم مِنَ اللهِ شَيْئًا وَأُوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ)** [٩].

---

(١) المقرب لابن عصفور ١٣٣/٢ تحقيق أحمد عبد الستار الحوارى، عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(٢) الدر المصون ٢٠٥/١ وانظر المحتسب لابن جني ٢٨٥/٢، تحقيق علي النجدي ناصف- الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

(٣) المحتسب .

(٤) المزهر: ٧٣/٢.

(٥) لسان العرب لابن منظور، مادة «قبل» دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

(٦) القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

(٧) آل عمران: الآية ٣٧. وانظر الدر المصون ١٤٠/٣.

(٨) البقرة: الآية: ٢٤ وانظر الدر المصون ٢٠٥/١.

(٩) آل عمران، الآية ١٠.

ومنه أيضًا قوله تعالى: **(النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ)** [١].

ومن العرض السابق يذهب البحث إلى أنّ «فعول» هو صيغة مبالغة، ولكنها قد تقع موقع المصدر، ولكن هذا يُحفظ ولا يقاس عليه، وذلك لقلة الكلمات الواردة عن العرب، وما جاء منها لديه احتمال ضم العين بجوار الفتح.

٣ – مفعال:

هي إحدى الصيغ التي تتناوبها أبواب من النحو منها صيغة المبالغة واسم الآلة، وقد تقع مصدرًا في توجيه بعض النحاة لقوله تعالى: **(وَإِذْ أَخَذْنَا مِثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)** [٢] حيث وجّه «ميثاق» على أنها مصدر في قوله «الميثاق مصدر بمعنى الإيثاق»[٣].

ومنه قوله تعالى: **(إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ المِيعَادَ)** [٤].

وجّه أغلب مفسري النحاة الميعاد على أنها الموعد، يقول الزمخشري: «والميعاد الموعد»[٥]، وذكر العكبري «الميعاد مفعال من الوعد قُلِّبتْ واوهُ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها»[٦].

وذهب أبوحيان إلى أنه باقٍ على مصدريته وأريد بالميزان المصدر كالميعاد لا الآلة متطابقًا[٧].

والذي يراه البحث أنّ صيغة مفعال هي صيغة مبالغة ولا تأتي في موضع المصدر إلا في مواضع قليلة جدًا في لغة العرب، كما أنّ الشواهد التي وردت في هذه المواضع هي محل خلاف بين النحاة مما يدفع إلى القول أن هذه المواضع تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) البروج، الآية: ٥.
(٢) البقرة، الآية: ٨٣.
(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٤/١، تحقيق علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
(٤) آل عمران، الآية: ٩.
(٥) الكشاف: ٥٣٠/١.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٠/١.
(٧) البحر المحيط، ٢٣٨/٤.

رابعًا :التناوب الدلالي بين المصدر والصفة المشبهة

تدل الصفة المشبهة على إحدى صفات ثلاث؛ فهي تدل على صفة ثابتة في الإنسان لا تتغير مثل الصفات الجسدية، أو تدل على صفة جُبِل عليها الإنسان فهي راسخة ثابتة فيه، وقد يتناوب عليها أن تدل على صفة عارضة طارئة على صاحبها(١)، وقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى أن هناك أوزانًا تلتقي صيغ الصفة المشبهة مع صيغ المصدر منها: «نعمّاء، سرّاء، وضرّاء، ورغباء، نصيحة- جريمة»(٢)، وهناك أوزان أخرى قد يلتقي فيها بعض أوزان المصدر مع الصفة المشبهة مثل:

١ - فَعْل:

«فَعْل» وهي أهم صيغ مصدر الفعل الثلاثي(٣) حتى جعلها مصدرًا لكل فعل لا يعرف له مصدر محاكاة للهجة الحجازية القديمة(٤) ومثالها: عَرْض، بَذْل، خَلْق، صَرْف، أَمْن وغيرها، وقد وقعت الصفة المشبهة على نفس هذا الوزن ؛ فمن ذلك صَخْم، ورَحْب، وصَعْب، وعَذْب، وسَمْح وحَبْر، وبَحْس، ونَحْس، وسَهْل وغيرها من الصفات التي وقعت على نفس وزن المصدر.

٢- فَعِل:

وكذلك كلمة «حَرَج» بالفتح والكسر، وقد جاءت في قوله تعالى: **(وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلَ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ)** (٥).

---

(١) المغني الجديد في علم الصرف د/ محمد خير الحلواني ٢٦٨، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

(٢) تصريف الأسماء والأفعال، دكتور فخر الدين قباوة، ١٣٦، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية المجددة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٣) المغني الجديد في علم الصرف، ٢١٦.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٥١/١، وانظر المغني الجديد، ٢١٦.

(٥) الأنعام، الآية: ١٢٥.

فمن نطق حَرِجًا بالكسر جعلها صفة، ومن نطق بالفتح جعلها مصدرًا يقول العكبري «حرجا بكسر الراء صفة لضيق، وعند من قرأ بفتح الراء فإنه يقرأ على أنه مصدر أي ذو حرج»[١] وذكر الفراء أنه «في كسره وفتحه بمنزله الوحَد والوحِد، والفرَد، والدنَف والدنِف»[٢]، وفرّق الفارسي بين الوزنين في قوله: «من فتح الراء وصفًا بالمصدر نحو: قَمَن، وحَرَيَّ- ودَنَف ونحو ذلك من المصادر.... ومن قرأ حرجًا بالكسر فهو مثل دَنِف وفَرِق»[٣].

٣ – فُعَال:

ومن الأوزان التي تقع للمصدر وهي نفسها للصفة المشبهة «فُعَال» نحو: صُراخ، وسُعَال، ونُبَاح عُواء فهي مصدر دال على صوت مأخوذ من الفعل الثلاثي، ونفس هذا الوزن يأتي دالًّا على الصفة المشبهة، ومن ذلك العُنَاب، يقال للعظيم الأنف، ومنه قول الشاعر:

وأخْرَقَ مهبُوتِ التَّراقِي مُصَعَّد عِيم رِخْو المنكبين عُنَاب[٤]

ومنه كُبار، وجُسَام، تقال للجسيم[٥] وصُخَامَ للصخم[٦].

٤ – فِعْل:

من الأوزان التي يتناوب عليها المصدر والصفة المشبهة وزن «فِعْل» مما جاء على هذا الوزن مصدرًا فِسْق[٧]، وجاء صفة في مِلْح.

---

(١) التبيان: ٥٥٣/١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣٥٤/١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

(٣) الدر المصون ١٤٣/٥.

(٤) انظر ديوان الأدب للفارابي ٤٤٠/١ تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٥) ديوان الأدب ٤٤٥/١.

(٦) السابق: ٤٤٦/١.

(٧) شرح الشافية للرضي ١٥١/١.

٥ – فعيل:

ومن الأوزان المشتركة بين الصفة المشبهة والمصدر أيضًا «فعيل»، فهي صيغة مقيسة في المصدر المأخوذ من الفعل الثلاثي الذي يدل على صوت. ذكره الرضي قائلاً : «ويأتي فيها كثيرًا فعيل أيضًا، كالضجيج والنئيم والنهِيتَ»[١] ومنه أيضًا الزئير والصهيل والنحيب والهديل وأمّا مجيء «فعيل» صفة مشبهة فنحو: سقيم، ومريض، ولبيب، وتقي وشقي[٢] وسعيد وكريم ونبيل وظريف وجميل، وهذه الصيغة «من أهم الصيغ التي تصاغ عليها الصفة المشبهة»[٣].

٦ – فَعْلان:

فعْلان. أحد أوزان المصدر الثلاثي، قال الرضي: «وأما فَعْلاً فنادر نحو: لوى ليَّان... وجاء شَنْآن بالسكون، وقريء به في التنزيل»[٤] ونص السمين الحلبي «شنآن: معناه بُغْض، وهو مصدر شنيء أي: أبغض، قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: «شَنْآن» بسكون النون والباقون بفتحها»[٥]. وجاء صفة في نحو: هَيْمَان، وغَضْبان، وكسلان وصديان، وعطشان[٦].

٧ – فَعَل:

من الأوزان المشتركة بين المصدر والصفة المشبهة «فَعَل» ومنه في المصدر طَلَب، وجَلَبَ الجرح إذ أخذ في الالتئام، ومنه أيضًا غَلَب[٧]، وجاء به

---

(١) السابق ١/١٥٥.
(٢) السابق ١/١٤٧.
(٣) المغني الجديد في الصرف: ٢٧٣.
(٤) شرح الشافية: ١/١٥٩.
(٥) الدر المصون، ٤/١٨٩ وانظر الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي لأبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي ٤/١١ تحقيق ودراسة الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.
(٦) شرح الشافية: ١/١٤٦.
(٧) السابق: ١/١٥٨.

قوله تعالى: **(وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)** [1]، ومما جاء صفة على وزن «فَعَل» حَسَن وحَدَث، وبَطَل وغَمَز [2].

وينتهي البحث في هذه المسألة أنّ التلاقي الحاصل بين بعض صيغ المصدر وبين بعض صيغ الصفة المشبهة أمر شائع في اللغة العربية، ويمكن توجيه ذلك بأن هذه الصيغ في الأصل وُضعت لكي تكون مصادر ثم وصف العرب بها في كلامهم من باب الاتساع في الدلالة اعتمادًا على أن السياق يمكن أن يحدد المعنى المراد من كل صيغة في موضعها.

* *

(١) الروم، الآية: ٣.

(٢) المغني الجديد في الصرف، ٢٧٥-٢٧٦.

خامسًا : التناوب الدلالي بين المصدر واسم التفضيل

اسم التفضيل من المشتقات التي تدل على المفاضلة بين شيئين: وتفصيل ذلك في كتب النحو.

وقد جاء اسم التفضيل مقصودًا به المصدر في قول زهير:

فتنـــتج لكـــم غلمـــان أشـــأمُ كلهـــم

كـــأحمر عـــاد ثـــم تُرضـــعُ فـــتفطمِ[1]

* *

(١) شرح المعلقات العشر للتبريزي، ص١٤٩، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م.

الخاتمة

التناوب الدلالي بين المصدر من ناحية وبين المشتقات من ناحية أخرى أمر مستقر في اللغة شهد بذلك شعرها ونثرها .

وقد انتهى البحث إلى الآتي:

١. كثرة الشواهد القرآنية التي حدث فيها تناوب دلالي، وانتباه النحاة والمفسرين لهذه الظاهرة، ورصدهم لها، والقرآن الكريم هو النص الأفصح في لغة العرب، فإذا نطق بشيء وأكثر فلا بد من تلقي هذا الأمر بالتقدير وأخذه في الاعتبار عند وضع القاعدة.

٢. كثرة الشواهد الواردة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي يتم التناوب في أداء المعنى بين الصيغ الصرفية، خاصة التناول الدلالي بين المصدر واسم الفاعل وبين المصدر واسم المفعول، ونطق الحديث الشريف بهذه الظاهرة فيه دعم لها وتأكيد على حجيتها في اللغة.

٣. يلاحظ أيضًا وجود شواهد شعرية منسوبة إلى عصر الاحتجاج، وإن كانت قليلة، تدل على ظهور الظاهرة عندهم.

٤. ينتهي البحث بعد العرض لهذا الكم من الشواهد التي نطقت بها لغة العرب إلى القول بجواز التناوب الدلالي بين المصادر والمشتقات؛ لما في ذلك من إثراء للغة وتوسع في أداء المعاني المختلفة وبيانٍ لأهمية النحو في توسيع المعاني الدلالية المختلفة.

* *

فهرس المصادر والمراجع

١) **الأشباه والنظائر للسيوطي** تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

٢) **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري** تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣) **البحر المحيط لأبي حيان** دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٤) **التبيان في إعراب القرآن للعكبري** ، تحقيق على محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٥) **تصريف الأسماء والأفعال**، دكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية المجددة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٦) **الخصائص لابن جني**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث العربي، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

٧) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي** تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.

٨) **ديوان الأدب للفارابي** ، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٩) **روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني**، تحقيق محمد حسين، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٠) **شرح الرضي على الكافية للرضي** ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

١١) **شرح الشافية للرضي** تحقيق محمد نور الحسن بالمشاركة مع آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٦٢م.

١٢) **شرح المعلقات العشر للتبريزي**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧.

١٣) **شرح المفصل لابن يعيش**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٤) **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي** حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

١٥) **صحيح مسلم** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

١٦) **صحيح البخاري**، دار الفيحاء، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ=١٩٩٩م.

١٧) **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار مصر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٨) **الفصيح للزمخشري** ، تحقيق د. إبراهيم بن جمهور الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة ١٢١٧هـ.

١٩) **فقه اللغة للثعالبي**، تحقيق وتقديم الدكتور يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٢٠) **القاموس المحيط للفيروزآبادي**، تحقيق مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٢١) **الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م والبيت للفرزدق.

٢٢) **الكشاف لجار الله الزمخشري**، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٣) **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي لأبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي** تحقيق ودراسة الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

٢٤) **لسان العرب لابن منظور**، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

٢٥) **مجيء المصدر في موضع الحال في الحديث الشريف**، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد ٥، آيار ٢٠٠٩.

٢٦) **المحتسب لابن جني** ، تحقيق علي النجدي ناصف- الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٢٧) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي**، تحقيق علي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٨) **المزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بالمشاركة مع آخرين ٢٤٦/٢، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة.

٢٩) **مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال**، دار صادر، بيروت.

٣٠) **معاني القرآن للفراء**: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٣١) **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحق الزجاج، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٢) **المغني الجديد في علم الصرف** د/ محمد خير الحلواني دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

٣٣) **المقتضب للمبرد** تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٣٤) **المقرب** لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الحوارى، عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٣٥) **همع الهوامع للسيوطي**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

* * *